ب- الاتجاه الاقتصادي:

أما فيما يتعلق بالاتجاه الاقتصادي، فقد طبق الأمويون سياسة اقتصادية معينة عمادها حرمان الموالي من الامتيازات الاقتصادية، وقد حققت لهم بعض المكاسب الآنية إلا أنها أدت في النهاية، إلى قيام الاضطرابات التي كانت سبباً من أسباب زوال ملكهم.

وساد التذمر الاقتصادي بين الموالي في كل مكان، وأخذوا ينضمون إلى كل خارج على الدولة. وكان موالي خراسان أكثر الناس تذمراً، خاصة وأنهم أسلموا قبل غيرهم في البلاد الأخرى، وشاركوا العرب في جهادهم ضد الأتراك في بلاد ما وراء النهر وضد الهنود في إقليم السند. وعلى الرغم من كل هذه الخدمات فإن الدولة حرمتهم من الامتيازات الاقتصادية، وظهر أثر ذلك في عصر عبد الملك بن مروان، وفي عهد الحجاج بشكل خاص، إلا أنها خصصتهم بمرتبات شهرية. فقد فرض معاوية لهم خمسة عشر درهماً، زادها عبد الملك إلى عشرين، وأضحت في عهد سليمان خمسة وعشرين، ثم أصبحت ثلاثين في عهد هشام، مما يدل على استمرار تحسن أوضاعهم.

وبدا للحجاج أن الحركة الإسلامية النامية في البلاد المفتوحة أخذت تهدد الاقتصاد الأموي تهديداً خطيراً بفعل تناقص مقدار الجزية تدريجياً حتى اختفت باعتبارها مورداً من موارد بيت المال مما دفعه إلى إبقائها على من أسلم.

كما أخذت حركة الدخول في الإسلام بشكل واسع تهدد موارد بيت المال. الأخرى من ملكية الأرض وضريبة الخراج، باعتبار الأرض الخراجية، التي كان أهل الذمة يقومون بزراعتها، سيملكها المسلمون، وستتحول إلى أرض عشرية، ومعنى هذا أيضاً أن مقدار الخراج سيقل كما قل مقدار الجزية.

وأخذت الدولة تتدارك مورد الخراج بالإبقاء على ما كان عليه مثلما أبقت على الجزية مما ولد سخطاً شديداً من جانب الموالي.

ثم أخذت الحركة الاقتصادية مظهراً آخر تمثل بالنزوح من القرى إلى المدن بهدف الحصول على العطاء أو الاستفادة من التطورات الاقتصادية الجديدة. وأنشأ المهاجرون أحياء جديدة حول المدن لخدمة الأرستقراطية العربية، خاصة في مجال الحرف والصناعات اليدوية. وقد اكتسب هؤلاء أرباحاً ضخمة مما أغرى آخرين على الهجرة فأضحت المدن العراقية والإيرانية مشبعة بطبقات كبيرة من العاطلين عن العمل الساخطين على أوضاعهم مما دفعهم إلى الارتماء في أحضان الشيعة والعباسيين. ووجدت الدولة الأموية نفسها مضطرة إلى مقاومة تيار الهجرة هذا، الذي كان يزداد باستمرار، وكان موضوع الهجرة هذه من أبرز المشاكل الاجتماعية التي عمل الأمويون على حلها.

ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية التي رفضها الموالي، وعبروا عن معارضتهم لها إما بشكل انتفاضات أو حركات سياسية ضد سوء إدارة بني أمية مما دفع الأمويين الذين شعروا بضغطها إلى التفكير في تعديل هذه السياسة. وقد تمثل هذا التعديل باتجاهين: الأول، اتجاه التراجع عن السياسة السابقة. الثاني، اتجاه الاعتراف بالأمر الواقع ومجاراة حركة الموالي المتزايدة.

تبلور الاتجاه الأول في عهد سليمان بن عبد الملك، حين أخذت الدولة تغير من سياسة الحجاج، في محاولة لاسترضاء طبقة الموالي. وترجمت هذه المحاولة بعزل ولاة الحجاج، وإطلاق آلاف الموالي من سجون البصرة والكوفة، وإشراكهم في الجيش الأموي، وضوعف العطاء كما خُففت الأساليب العنيفة في مقاومة تيار الهجرة التي ظهرت في عهد الحجاج، فخفت نسبياً وطأة الظاهرة الاقتصادية.

حتى إذا جاء عهد عمر بن عبد العزيز بدأ يتبلور الاتجاه الثاني المتمثل بسياسة المسالمة والترضية. وأهم ما يلاحظ أن هذه السياسة لم تكن من وحي أخلاق عمر وتقواه فحسب إنما كانت مواجهة لتيار الموالي المتصاعد قبل أن تنوء الدولة تحت ثقله، بدليل أن هذا الخليفة اتبع سياسة اقتصادية كان أبرز مظاهرها إسقاط الجزية

عن المسلمين عموماً ومضاعفتها على من بقي على دينه، كما أباح الملكية للمسلمين دون تفرقة بين الطبقات.

وبالرغم من هذه السياسة الاقتصادية الجديدة فقد اتخذت طبقة الموالي شكلاً جديداً هو التحالف مع الدعوة الهاشمية سواء العلوية منها أو العباسية، واستطاع الدعاة العباسيون أن يوظفوا سخط الموالي والتطورات الاقتصادية لصالح الدعوة العباسية، وكانت هذه الظاهرة الاقتصادية من بين العوامل التي أدت إلى القضاء على الأمويين ونجاح الدعوة العباسية.